

محاسب لدى مركز التدريب والتأهيل المصري يختلس ١١٦ مليون ليرة

استغل وضع مديره الصحي لتوقيع عدد كبير من الشيكات بعضها «على بياض» وأخرى خالية من اسم المستفيد ودون تفقيط

محمد راكان مصطفى

ضبط مصرف سورية المركزي قيام المحاسب لدى مركز التدريب والتأهيل المصري «ن. ع. ا.» باختلاس مبالغ تزيد على ١٠٠ مليون ليرة سورية، حيث لاحظوا عمليات إصدار وتسليم شيكات مسحوبة على حساب المركز بشكل كبير دون وجود مستندات صرف قانونية. وبعد الطلب من قبل المصرف المركزي إلى مدير مركز التدريب والتأهيل بإجراء التدقيق بالموضوع تم التوصل إلى وجود عملية اختلاس وبناء على ذلك أحيل الموضوع على فرع الأمن الجنائي لمباشرة التحقيقات التي انتهت إلى وجود تزوير من قبل المحاسب بناء على الخبرة الجنائية، حيث تم إيقاف المحاسب مع عدد من الأشخاص الذين تبين اشتراكهم معه بعملية الاختلاس وصدر قرار حجز من وزارة المالية على أموالهم جميعاً بناءً على كتاب مصرف سورية المركزي.

بعثة تحقيقية

ويعد تشكيل بعثة تدقيق وتحقيق من الجهاز المركزي للرقابة المالية لتدقيق كافة الأعمال تبين بعد تدقيق أوامر الصرف العائدة لعام ٢٠١٥ أن عدد أوامر الصرف الإجمالية /٣٥٠/ أمر صرف منها /٢٣٥/ أمر صرف مفقوداً و/١١٥/ وأوضح التقرير التحقيقي الصادر عن الجهاز رقم /٦٠-ن.م. ي. المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مركز التدريب والتأهيل المصري والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، أن قيمة أوامر الصرف الموجودة ٩,٩ ملايين ليرة سورية، في حين بلغت قيمة أوامر الصرف

غير المرفق بها ووافق صحيحة مؤيدة للصرف ٦٨٦ ألف ل.س. وبالتالي مجموع المبالغ المالية المصروفة بوفائق مؤيدة لها: ٩,٢ ملايين ل.س. وأشار التقرير أنه لم يتم العثور على أية سجلات أو وفاق أو أوامر صرف للعام ٢٠١٦، وبالإستفسار من مركز التدريب والتأهيل تبين أن نفقات المركز لعام ٢٠١٦ هي عبارة عن رواتب وأجور- إيجار المقر- وشراء مواد مدخلة إلى المستودع - أجور دورات تدريبية- حسميات- فواتير هاتف، وبناء على ذلك تم تكليف مركز التدريب والتأهيل لمخاطبة الجهات العامة وبيان الصرفيات التي تمت لصالحها، حيث بينت مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن المبالغ المسددة لقاء الاشتراكات التأمينية لعام ٢٠١٦ بلغت ٤٢٢ ألف ل.س. وبينت الشركة السورية للاتصالات عدم تسديد أي دفعات لقاء فواتير الهاتف خلال عام ٢٠١٦، كما قدم المركز صورة عن الإشعار المتضمن تحويل قيمة إيجار المقر البالغة ٣,٢ ملايين ل.س من حساب مركز التدريب والتأهيل المصرفي لدى مصرف سورية المركزي إلى حساب المصرف التجاري السوري.

إضافة إلى قائمة بالدورات التدريبية المنفذة في عام ٢٠١٦ والتي بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٦ مليون ل. س وتصريح موقع من المتدربين بالمبالغ المقبوضة من قبلهم حيث بلغت ٢,٢ مليون ل. س وبالتالي فإن المبالغ غير المقبوضة ٤٤٠ ألف ل.س. وتصريح من العاملين لدى مركز التدريب والتأهيل المصرفي قبض أجورهم عن الفترة الممتدة من ٢٠١٦/١/١٢ ولغاية ٢٠١٦/٣/١٢ التي بلغت ١,٦ مليون ل.س. وفواتير تضمنت

شراء مواد لزوم المركز بلغت قيمتها ٧٢٩ ألف ل.س. وتصريح من أمين المستودع بأن هذه المواد تم إدخالها إلى المستودع بشكل قانوني، ليتبين أن المبالغ المرفق بها وفاق مؤيدة للصرف في العام ٢٠١٦ هي ٦ ملايين ل.س. وبين التقرير أنه بالرجوع إلى الكشف المصرفية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والعائدة لمركز التدريب والتأهيل المصرفي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ تبين أن المبالغ المسحوبة من المصرف ٢١,٤ مليون ل.س. في حين أن المبالغ المقبوضة قانونياً بعد التدقيق بالوفائق المنفورة في المركز بلغ ٩,٢ ملايين ل. س. والمبالغ المصروفة دون وفاق مؤيدة للصرف نحو ١٢,١ مليون ل.س. وفي العام ٢٠١٦ بلغت المبالغ المسحوبة من المصرف لغاية ١١٦,٧/٢٧ التي بلغت ١١٠ ملايين ل.س. والمبالغ المرفق بها وفاق مؤيدة للصرف بلغت ٦ ملايين

ل. س. والمبالغ المصروفة دون وفاق مؤيدة للصرف بلغت ١٠٤ ملايين ل.س. وبالتالي فإن المبالغ المالية المختلطة من قبل المحاسب خلال العام ٢٠١٥ بلغت ١٢,١ مليون ل.س. في حين بلغت المبالغ المختلطة عام ٢٠١٦ مبلغ ١٠٤ ملايين ل. س. ليصل مجموع المبالغ المختلطة إلى ١١٦,٢ مليون ل.س. من ضمنها مبلغ ١٠٠ مليون المختلطة من قبل المحاسب والصادر بها قرارات حجز من قبل وزارة المالية الأمر الذي يتطلب تعديل قرارات الحجز الاحتياطي الصادرة عن وزارة المالية ليصبح المبلغ المطلوب الحجز عليه ١١٦,٢ مليون ليرة.

مسؤوليات

وحمل تقرير المسؤولية لمحاسب مركز التدريب والتأهيل على قيامة هذه الشيكات مما سهل للمحاسب عملية تزوير هذه الشيكات واختلاس



المفتوح لدى مصرف سورية المركزي، من خلال تزوير عدد كبير من الشيكات الصادرة عن المركز والتلاعب بالسجلات والوفائق التي تؤيد تحرير هذه الشيكات لمنع اكتشاف الاختلاسات المالية التي يقوم بها وتصرفه بالمبالغ المختلطة كحل للمسؤولية لمدير مركز التدريب والتأهيل المصرفي سابقاً عن قيامة بتوقيع عدد كبير من الشيكات الصادرة عن مركز التدريب والتأهيل (على بياض) والبعض الآخر خال من اسم المستفيد ودون تفقيط للمبالغ الواردة فيها وتصديره بالقيام بواجبه في تدقيق هذه الشيكات قبل توقيعها لجهة المبالغ الواردة فيها وتفقيطها والوفائق المؤيدة لهم وأصحاب الاستحقاق الذين حررت لها هذه الشيكات مما سهل للمحاسب عملية تزوير هذه الشيكات واختلاس مبالغها.

وأوضح التقرير أن المحاسب اعترف عند استجوابه من قبل الأمن الجنائي أنه كان يستغل وضع مدير المركز الصحي وضعف نظره بعد تعرضه لتفجير إرهابي بالقرب من المصرف واعترف باختلاسه للمبالغ المذكورة واستعداده لتسديدها لدى استجوابه من قبل البعثة التحقيقية، كما تقدم مدير المركز بتقارير طبية تثبت وضعه الصحي في العام ٢٠١٦ لناحية قيامه إجراء عدة عمليات جراحية ما يعفيه من المسؤولية بشكل جزئي حيث كان من واجبه تقديم اعتذار عن عمله كمدير مركز لحساسية المهام المكلف بها في ظل الوضع الصحي الذي يمر به. وحمل الجهاز المسؤولية لمعاون مدير عام هيئة الطب الشرعي سابقاً عن قيامه بقبول شيكات صادرة عن مركز التدريب والتأهيل المصرفي كضمانة لمبالغ مالية خاصة به تم إقرارها للمحاسب بنحو مليوني ل. س للقيام بأعمال تجارية متفق عليها فيما بينهم وهذه الشيكات تم تزويرها من قبل المحاسب المذكور لهذه الغاية وبالتالي فإنه يعلم بأن المحاسب يقوم باختلاس الأموال العامة من حساب المركز ولم يخبر عنه الجهات المختصة للحفاظ على هذه الأموال من الهدر والضياح مما ينطبق عليه أحكام المادة ٢٢/٢ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣/ لعام ٢٠١٣.

مقترحات وتوصيات

وانتهى التقرير إلى اقتراح بإحالة محاسب مركز التدريب والتأهيل إلى القضاء المختص بجرم التزوير واختلاس وإسداء الألتزام استناداً لأحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣/ لعام ٢٠١٣ واستناداً لأحكام المواد

تهريب غاز منزلي تحت أكياس «الشيبيس»

وفي السياق ذاته لا يد من الإشارة إلى أن أزمة الغاز التي تعاني منها المحافظة شأنها شأن باقي المحافظات تعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض كمية الغاز السائل الواردة إلى المحافظة الذي انعكس سلباً على عدد الأسطوانات المعية يضاف إليها وكما اتضح مؤخراً وجود عمليات تهريب المادة إلى المحافظات المجاورة وخاصة في محافظة درعا الأمر الذي يتطلب مراقبة جديفة من الجهات المعنية لكافة الموزعين في المحافظة ومطابقة الكميات مع الموزع منها في الأحياء.

وفي سياق آخر بين مدير فرع المحروقات في السويداء خالد طيفور أن فرع المحروقات يعمل حالياً ومع قدوم المنخفض الجوي الجديد على تأمين مداتي الغاز والمازوت للمحافظة. وأكد طيفور السعي لتأمين القرى الشرقية الأكثر برودة خوفاً من انقطاع الطريق وإيصال المادة لتلك القرى بالتنسيق مع المحافظة والخدمات الفنية ومكتب الجاهزية لتأمين الطريق في حال انقطاعه، علماً أنه وخلال المنخفض السابق تم إيصال صهرج مازوت كان عالقاً قرية الشريعة التي تعتبر الأكثر ارتفاعاً في المحافظة، مشيراً إلى أن وصل الطلبات الوافدة إلى الإمداد من مادة المازوت بلغت ١٢ طناً يومياً لحولة تأمين جميع الغالبات في القطاع الزراعي والصناعي والصحة والتعليم مع قيام الفرع بالعلم يوم الجمعة وتعبئة ما يزيد على ٤٥٠٠ أسطوانة لتأمين طلبات المواطنين حسباً لأيام المنخفض القادم.

السويداء - عبير صيموعة

ضبطت دوريات منطقة الجمارك في السويداء سيارة لتهريب الغاز المنزلي كانت متوجهة إلى محافظة درعا بهدف الاتجار بالمادة حيث تم إجراء الضبط اللازم وتحويل السائق إلى القضاء المختص، وتزامنت عملية الضبط بوجود «الوطن» على الطريق الواقعة ما بين بلدي أزرق والشبخ مسكن، حيث رصدت قيام سائق السيارة المحملة بأكياس الشيبيس بتخمين أسطوانات الغاز من مخصصات محافظة السويداء بين أغذية الأطفال.

وعند سؤال رئيس منطقة جمارك السويداء النقيب رأفت أبو غانم حول التفاصيل والاستيضاح عن ضبوط سائقة مادة الغاز المنزلي اعترت عن الإجابة مندرعاً بقرار الإدارة العامة للجمارك في دمشق بعدم التصريح بدورها بينت الإدارة العامة بدمشق حول أعمال منطقة جمارك السويداء «الوطن» أن منطقة جمارك السويداء وخلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ قد قامت بضبط وتحويل ٣٨ قضية إلى القضاء كانت أهم القضايا تهريباً لمادتي الغاز المنزلي والمواد الغذائية وغيرها حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك القضايا مبلغ تجاوز ١٩ مليون ليرة كما بلغت الرسوم الإجمالية عن المدة ذاتها ٤ ملايين و١٥٥ ألفاً بينما وصل مبلغ الغرامات الإجمالي عن تلك القضايا إلى حوالي ٢٢ مليون ليرة سورية.

ولفت الإدارة إلى أن التعاون بين منطقة ومفازر السويداء وأمانة جمارك السويداء والكشف على الضباط الهاربة ومصارفها يتم على أحسن وجه، مع التوضيح بعدم وجود ضابطة جمركية خاصة بالسويداء حيث تتبع منطقة جمارك السويداء لضابطة جمارك درعا.

١,٢ مليون لتر احتياطي طوارئ دمشق من المازوت و٢٦٠ ألف لتر توزع للتدفئة يومياً

أسعد: إيصال لكل مواطن عند استخدام البطاقة الذكية.. ولا تخفيض على كميات وسائل النقل

فادي بك الشريف

بين مدير محروقات دمشق إبراهيم أسعد في حديث خاص له «الوطن» أن هناك كميات كافية من مادتي المازوت والبنزين، مشيراً إلى أنه لا تخوف على وضع هاتين المادتين، علماً أنه يتم تزويد مختلف القطاعات والفعاليات إضافة إلى مازوت التدفئة. ولفت أسعد إلى أنه يتم تزويد كازيات دمشق بمعدل مليون و٣٤ ألف لتر من مادة البنزين وذلك بشكل يومي، بحيث يصل عدد الطلبات يومياً إلى ٤٧ طناً، علماً أن الكميات توزع حسب واقع كل كازية والتجمع السكاني والمنطقة، مع اعتماد سحب الكميات وفق البطاقة الذكية، لتحديد حاجة كل محطة من المحطات.

وكشف مدير محروقات دمشق أن المخصصات الإجمالية من مادة المازوت المخصصة لدمشق تصل إلى ٨٣٧ ألف لتر يومياً، منهم ٢٦٠ ألف لتر توزع لغاية التدفئة للعائلات، مبيناً أن الكميات قابلة للزيادة في حال زيادة الطلب على المادة، منوها بتوزيع المادة على القطاعات العامة والخدمية والنقل والمشافي والأفران ومختلف الأنشطة.

وبين أسعد أنه يوجد احتياطي إستراتيجي يتجاوز ١,٢ مليون لتر من مادة المازوت وذلك لغاية الطوارئ وزيادة الطلب على المادة والعواصف المطرية والثلجية وأي انقطاع في الطرقات، علماً أن الكمية تخصص من محافظة دمشق وتحرك الكميات من محافظ دمشق، مضيفاً: إن هذه الكمية تختلف عن المخصصات اليومية المذكورة والمؤمنة للمواطنين ومختلف الفعاليات والقطاعات في دمشق، مؤكداً أن الكميات مؤمنة لاستمرار عمل مختلف الأفران والمشافي وجميع القطاعات. ونفى أسعد أي تخفيض للكميات المخصصة لوسائل النقل على حساب التدفئة، مشيراً إلى أنه يتم تزويد مختلف وسائل النقل بنحو ٤ ملايين لتر شهرياً، ذاكراً تزويد كل سرفيس بـ ٤ لترأ يومياً من المازوت، ومخصصات السرفيس شهرياً تصل إلى ١٢٠٠ لتر، مضيفاً: إن الإزدحام الحاصل يكون مرهقاً إلى التزام محروقات دمشق بتعبئة مادة المازوت للسرفيس العاملة على خطوط ريف دمشق،



ظه: ٥٠ بالمئة زيادة إنتاج أسطوانات الغاز في المحافظات

كونها خطوطاً مشتركة بين دمشق وريف دمشق. ولفت مدير محروقات دمشق إلى أن جميع الخدمات الأساسية مؤمنة بمادة المازوت، ولا يوجد أي تخوف من نقص المادة بشكل مطلق، مع متابعة يومية لآلية العمل والتوزيع بشكل يومي لضمان سير عملية التوزيع بالشكل المطلوب، ومتابعة أي شكاوى صادرة بحق أي كازية أو موزع مادة المازوت. وأشار أسعد إلى أن عدد الكازيات بدمشق يصل إلى ٢٧ كازية، مشيراً إلى أن المخصصات للكازيات انخفضت بشكل طفيف تزامناً مع بدء تطبيق الطاقة الذكية للسيارات الخاصة، مضيفاً: إن التعامل مع الكازيات حسب سحبيها من المادة، ليصل إلى منحها الكميات اللازمة من مادة البنزين.

وأكد أسعد تشديد الرقابة على المحطات المنتشرة في دمشق معلاً بتوجيهات وزير النفط، مبيناً أنه تم إغلاق محطة الشيخ سعد في المرة حتى إشعار آخر جاء ذلك

بسبب سوء استخدام البطاقة الذكية، مبيناً أنه لم تشهد دمشق أي إغلاق لكازيات أخرى. وأوضح مدير محروقات دمشق أن كل كازية مطلوب منها تقديم إيصال لكل مواطن عند أي تعبئة للمادة، كما تصل إلى المواطن رسالة في حال كان يملك بطاقة ذكية. من جانبه بين مدير فرع الغاز في دمشق وريفها منصور ظه له «الوطن»، وجود زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة على إنتاج أسطوانات الغاز المنزلي في مختلف المحافظات ولاسيما بعد زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٣٠ ألفاً، حصه دمشق وريفها منها تصل إلى ٤٠ ألف أسطوانة.

وأكد ظه عدم وجود أي تأثير للعاصفة القادمة على وضع إنتاج الغاز، منوها بوجود انفراج ملحوظ على وضع الغاز، لافتاً إلى استمرار ضخ الكميات بمختلف المحافظات، متوقعاً انتهاء أي إزدحام على طلب المادة خلال أيام، مشيراً إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوث أي تلاحق من قبل معتدتي وموزعي المادة.

وتحوررت مداخلات الأعضاء حول المطالبة بإعادة ترميم المدارس المتضررة وإعادة تأهيلها لاستقبال الطلاب والاعتناء بالألعاب الرياضية الفريدة والجماعية وضبط ظاهرة التسول مع العمل على التشديد في العقوبة والإسراع بتشكيل لجان الأحياء وإخضاع المكلفين بالتدريس بموجب وكالة لدورات تدريبية وضرورة تفعيل المسارح المدرسية وتأمين قفاسية كافية للمعلم أسوة بوظفي الدولة وتعيين أمناء مخابر مختصين واستثمار الأماكن الأثرية في برامج ثقافية وضرورة إدراج خطط التربية ضمن الموازنة المستقلة لمجلس المحافظة.

المواطن كالترخيص الإداري، منوها بأهمية تعزيز الثقافة التطوعية للمواطن والعمل على حملات نظافة ألبية بالشاركية مع المحافظة كما وجه مديرية التربية بجرد المدارس كافة التي تحتاج إلى ترميم للعمل على معالجتها فوراً وبالتنسيق مع وزارة التربية، ثم انتقل المجلس إلى مناقشة جدول أعماله المتضمن مناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالتربية والرياضة والشباب والسياحة والثقافة والأناز مع ما يتعلق بها من تقرير للجنة الثقافية والاجتماعية إضافة إلى التقارير المتعلقة بالمشؤون الاجتماعية والعمل وتلاوة تقرير لجنة العلاقات العامة.

محمد مخلص عثمان وتيم حرب كمرابين. وأكد محافظ دمشق عادل العليبي على أعضاء مجلس المحافظة ولا سيما أعضاء المكتب التنفيذي ضرورة الاهتمام بخدمات المواطنين ولا سيما الاحتياجات اليومية منها والعمل على تبسيط إجراءات حصول المواطن على الخدمات مشيراً إلى أنه تم توزيع أعضاء المكتب التنفيذي على الدوائر الخدمية الخمس، مشدداً على قيام المحافظة بتنفيذ الواجبات المنوطة إليهم وضرورة التنسيق مع أعضاء المجلس. ولفت العليبي إلى أن محافظة دمشق قامت بتشكيل لجان معالجة بعض القضايا العالقة التي تهم

بعد غياب المحافظ السابق سنوات عن حضور مجلس المحافظة

العلبي: توزيع أعضاء المكتب التنفيذي على دوائر الخدمات للإشراف الميداني

محمود الصالح

بعد غياب محافظ دمشق السابق لسنوات عن حضور اجتماعات مجلس المحافظة، حضر المحافظ الجديد عادل العليبي افتتاح دورة مجلس محافظة دمشق الأولى العادية لعام ٢٠١٩ بحضور عدد من أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجلس ومديري الدوائر الخدمية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية المتخصصة.

أعيد بداية الجلسة انتخاب أعضاء مكتب المجلس ولجانة ونجح بالتزكية جميل أورمي أمين سر المجلس وبالترشيح أيضاً نجح كل من الأعضاء

العام وبالسعر الرمزي لا يتجاوز ٢٤ ألف ليرة سورية للعام الدراسي. وأكد مدير الشؤون الاجتماعية والعمل شوقي عون أن المديرية بدأت بالتعاون مع محافظة دمشق ووزارات السياحة والداخلية والعدل على معالجة ظاهرة التسول وتشكلت لجنة برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمهتها إزالة الصعوبات التي تعترض العمل، مشيراً إلى أنه يتم العمل على تشديد العقوبة للمتسولين.

أوضح مدير سياحة دمشق محمد طارق زياد كريشاتي قيام المديرية خلال عام ٢٠١٨ بـ ٢٢٤ جولة رقابية على المطاعم والمنشآت السياحية.

المديرون أجابوا كل حسب اختصاصه إذ أكد مدير تربية دمشق غسان اللحام أن هناك خطة لإعادة تأهيل وترميم المدارس التي تعرضت للضرر خلال فترة الأزمة وأن المديرية تعمل حالياً على الارتقاء بالعملية التربوية من خلال الارتقاء بالمدارس لجان الأحياء وإخضاع المكلفين بالتدريس بموجب وكالة لدورات تدريبية وضرورة تفعيل المسارح المدرسية وتأمين قفاسية كافية للمعلم أسوة بوظفي الدولة وتعيين أمناء مخابر مختصين واستثمار الأماكن الأثرية في برامج ثقافية وضرورة إدراج خطط التربية ضمن الموازنة المستقلة لمجلس المحافظة.

المواطن كالترخيص الإداري، منوها بأهمية تعزيز الثقافة التطوعية للمواطن والعمل على حملات نظافة ألبية بالشاركية مع المحافظة كما وجه مديرية التربية بجرد المدارس كافة التي تحتاج إلى ترميم للعمل على معالجتها فوراً وبالتنسيق مع وزارة التربية، ثم انتقل المجلس إلى مناقشة جدول أعماله المتضمن مناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالتربية والرياضة والشباب والسياحة والثقافة والأناز مع ما يتعلق بها من تقرير للجنة الثقافية والاجتماعية إضافة إلى التقارير المتعلقة بالمشؤون الاجتماعية والعمل وتلاوة تقرير لجنة العلاقات العامة.

محمد مخلص عثمان وتيم حرب كمرابين. وأكد محافظ دمشق عادل العليبي على أعضاء مجلس المحافظة ولا سيما أعضاء المكتب التنفيذي ضرورة الاهتمام بخدمات المواطنين ولا سيما الاحتياجات اليومية منها والعمل على تبسيط إجراءات حصول المواطن على الخدمات مشيراً إلى أنه تم توزيع أعضاء المكتب التنفيذي على الدوائر الخدمية الخمس، مشدداً على قيام المحافظة بتنفيذ الواجبات المنوطة إليهم وضرورة التنسيق مع أعضاء المجلس. ولفت العليبي إلى أن محافظة دمشق قامت بتشكيل لجان معالجة بعض القضايا العالقة التي تهم